غياب البعد الإقليمى فى مشروعات المخططات الإستراتيجية للمدن المصرية

د. رندا جلال حسين على
قسم التنمية العمرانية الإقليمية
كلية التخطيط الإقليمى والعمرانى- جامعة القاهرة

الملخص

اتجهت الدولة فى السنوات الأخيرة نحو وضع مخططات استراتيجية لتنمية المدن المصرية لمواجهة التحديات والمشاكل المتراكمة التى تأصلت داخل هذه المدن ومن اهمها النمو العمرانى العشوائى على حساب الأراضى الزراعية وتدهور الهياكل العمرانية وتلوث البيئة... الخ. وقد تبنت هذه المخططات الاستراتيجية منهج التخطيط بالمشاركة كمدخل مناسب نحو تحقيق الاهداف المرصودة خلال الفترة التخطيطية وبمراجعة المدن التى تم الإنتهاء من إعداد مخططاتها الاستراتيجية (حوالى ٥٠ مدينة) نلاحظ اقتصار الدراسات الإقليمية على رصد التشابكات المحلية فى إطار حيز جغرافى محدود تمثل فى إقليم المدينة, على الرغم من الأهمية الإقليمية للعديد من هذه المدن على مستويات إقليمية. لم تتم مراعاة المخططات الاستراتيجية للقري والتي تم الانتهاء من إعدادها قبيل البدء في دراسات االتي طرحتها الدراسات لهذه المدن اتضح تشابه الادوار المقترحة لهذه المدن والتي تقع في إطار إقليم تخطيطي واحد وهو ما يتعارض مع نظريات التنمية الإقليمية ومع تدرج أدوار وأحجام التجمعات العمرانية لتحقيق التوازن الإقليمي والعمراني بين الموارد والسكان .كما لوحظ تعارض الرؤى المطروحة لكل مدينة - نسبيا – مع توجهات الدولة نحو الحد من المركزية وتحفيز الخروج بالمعمور الى حيز ارحب من المعمور الحالي بالإضافة الى أهمية الحفاظ على الأراضي الزراعية كهدف قومي استراتيجى, وذلك من خلال السياسات والآليات المختلفة لتحقيق هذه الأهداف. ولم تراع المخططات الاطوار المختلفة للتجمعات العمرانية مما يؤدي الى تراجع معدلات التنمية لهذه التجمعات الجديدة فى ضوء التركيز على تنمية المدن القائمة، مما ينعكس علي تخطيط المدن في تقديرات السكان وتحديد متطلبات التنمية العمرانية من آراضي ومرافق وخدمات ...الخ, مما أدي إلي التكثيف السكاني في المدن ومن ثم زيادة الضغوط والتعدي علي الأراضي الزراعية والموارد الاقتصادية وتدهور البيئة وذلك من خلال قياس بعض المؤشرات .

يرتكز هدف البحث في إبراز دور البعد الإقليمي في إعداد المخططات الاستراتيجية للمدن وتحقيق التوازن بين الأهداف القومية والإقليمية من جهة، وأهداف تخطيط المدن من جهة أخري. واعتمدت البحث على تحليل توجهات الدولة للخروج من المعمور الحالي، واستعراض الرؤي المطروحة للمخططات الاستراتيجية المتاحة. تحليل العلاقة بين توجهات المخططات الاستراتيجية المطروحة للمدن وبين توجهات الدولة للخروج الى الصحراء عبر المدن الجديدة. كما يتم اختيار احد الاقاليم التخطيطية للتطبيق حيث يتم تحليل التدرج العمراني والأدوار للمدن وعلاقتها بالمستوي الاقليمي، وتحليل الانعكاسات علي التوازن بين الموارد المتاحة والنمو السكاني، الضغوط علي الاراضي الزراعية والموارد الاقتصادية وتدهور البيئة.

الكلمات الدالة: البعد الإقليمى – المخططات الاستراتيجية للمدن – الضغوط على الاراضى الزراعية

١ توجهات الدولة للخروج من المعمور الحالى

اتجهت سياسات الدولة فى الآونة الأخيرة للخروج من الوادى وتعمير الظهير الصحراوى وزيادة المعمور المصرى وذلك نتيجة لإرتفاع معدلات النمو السكاني وزيادة الكثافة السكانية في الوادي القديم والدلتا، وبذلك تضخمت المدن وزادت الهجرة من الريف إلى الحضر مما أدى الى إختلال التوازن العمراني وبالتالي البيئي والإقتصادي والإجتماعي. وبالرغم من إتجاه الدولة الى إنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة في الصحاري المتاخمة للمدن الكبرى، ومحاولات إستصلاح الأراضي سواء كانت على حواف الوادي والدلتا بالمعمور القائم أو مناطق الإستصلاح النائية عن هذا المعمور، وإقامة القرى الجديدة، إلا أن هذه الجهود الدائبة لم تؤد الى الحل المنشود ومواجهة التحدي القائم بين زيادة السكان وضيق الرقعة المعمورة. وتعد إتجاهات الخروج من الوادي أحد الأهداف القومية التي تهدف إلى إعادة توزيع السكان بين المعمور واللامعمور، إضافة إلي تقليل الضغوط على الأراضى الزراعية شملت هذه الاتجاهات سياسات إنشاء المدن الجديدة والمشروعات القومية مثل توشكي وشرق التفريعة وأيضاً التجمعات الريفية المستحدثة في أراضي الإستصلاح.

وتتمثل الانعكاسات الناتجة من ظاهرة الزيادة السكانية فى التالى:

- سوء التوزيع المكانى للسكان(إختلال العلاقة بين السكان والموارد الإقتصادية والمكانية).
- إختلال العلاقة بين الزيادة السكانية المتوقعة والطاقة الإستيعابية للمعمور القائم.
- إستنزاف الأراضى الزراعية فى التنمية العمرانيــة.
- - تدهور البيئة العمرانية (المناطق العشوائية – تدهور قطاع الخدمات – التلوث البيئي.)

شكل (١) المقارنة في احجام السكان خلال ١٠٠عام

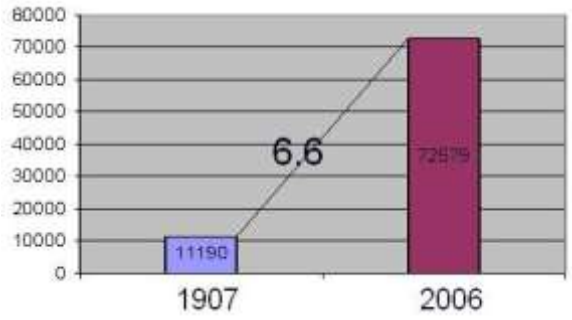

شكل (٢) تطور وازدياد حجم السكان

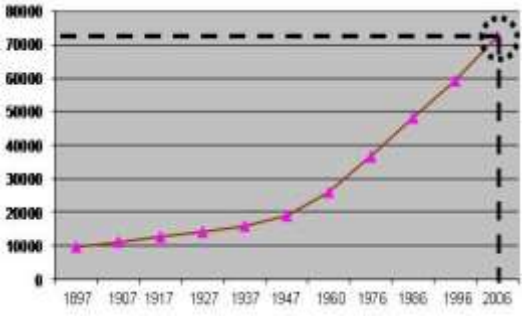

المصدر: التعداد العام – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.

١/١ سوء التوزيع المكانى للسكان (الكثافات السكانيه)

يتسم التوزيع السكاني التركيز الشديد للسكان في وادي النيل والدلتا حتى زادت كثافتهم بشكل واضح فوق هذه الرقعة المحدودة، ومع ارتفاع الكثافة السكانية في الوادي والدلتا اللذان يشكلان الحيز المكاني المأهول - والذي يبلغ حوالى ٤ % من اجمالي مساحة الجمهورية - حيث يتكدس فيه حالياً اكثر من ٧٠ مليون نسمة مما يعطي كثافة سكانية حوالي ٢٠٣٨شخص /كم٢ طبقا لتعداد ٦٢٠٠ وهي كثافة أعلى بكثير من التعداد السابق والذي وصلت فيه الى ٢٦٥١ شخص /كم٢، وهي من أعلى الكثافات السكانية في العالم.

جدول (١) الكثافات السكانية بالمناطق المعمورة والصحراوية

	المساحة الكلية كم٢	المساحة المأهولة (كم٢	عدد السكان بالمليون	الكثافة السكانية نسمة /كم٢ المساحة الكلية	الكثافة السكانية نسمة /كم٢ المساحة المأهولة
الوادي والدلتا	١٤٤٧٢٢	٣٥١٨٩	٧١،٧	٤٩٦	٢٠٣٨
الصحراوية	٨٥٣٠١٦	١٦٠٠	٠،٨٥	١	٥٣٢
اجمالي عام	٩٩٧٧٣٨	٣٦٧٨٩	٧٢،٥٧	٧٣	١٩٧٣
	( ) *	* ( )			

*المصدر : المجالس القومية المتخصصة – الموسوعة السنوية رقم(٢٠) ٦٢٠٠

شكل (٣) مقارنة الكثافات بين المعمور والصحراوي

شكل (٤) تطور الكثافة السكانية على المساحة المأهولة

٢/١ اختلال العلاقة بين السكان والموارد الإقتصادية والمكانية

يتركز السكان في مصر بنسبة٪٨,٩٨ من جملة السكان في مساحة حوالي ٤% من مساحة مصر وذلك في مقابل ٢,١٪ من جملة السكان والذين يتوزعون على مساحات شاسعة تقدر بحوالي ٦٩%[١] والتي تتمثل في المناطق الصحراوية اللامعمورة، وعلى الرغم من إفتقاد ٦٩٪ من أراضى مصر صفتها كمورد إقتصادى إلا أنها مع هذا بصفتها موارد أرضية كامنة تمثل مخزوناً لتلك الموارد يمكن الرجوع إليها، ويتحقق له فاعليته وقابليته للإستغلال الإقتصادى إذا ما توافرت له المقومات الإقتصادية طبقاً لطبيعته (زراعية – سياحية – تعدينية، ...)، وأنه من الأهمية التعرف على مخزون الموارد الأرضية على مستوى البعد المكانى في المناطق الصحراوية - اذ تشكل المناطق ذات الموارد الإقتصادية كمناطق التعدين والإستصلاح..الخ، في المناطق الصحراوية مناطق تنمية مستقبلية تسهم فى إستقطاب الزيادة السكانية من المعمور القائم وتوجيهه الى تلك الموارد الكامنة والعمل على التوصل الى أفضل كيفية لإستغلال تلك الموارد بدلا من الموارد الإقتصادية التي تم إستنزافها في المعمور القائم، مما يؤكد على ضرورة التوجه لتنمية تلك المناطق الصحراوية وإستغلال تلك الموارد الصحراوية الكامنة لإعادة الإتزان بين الموارد والسكان من جهة والمساحة والسكان من جهة أخرى.

جدول (٢) الخلل بين نسبة السكان الى نسبة المساحة بالمناطق المعمورة واللامعمورة

		المسطح (كم٢)*	النسبة من اجمالي الجمهورية	حجم السكان ٢٠٠٦ (مليون نسمة) **	النسبة من اجمالي الجمهورية
وادى النيل والدلتا	المعمور	٣٣ الف	٤ %	٧١،٧	%٩٨،٨
الصحراء الغربية	اللامعمور (الصحراوى)	٦٨٠ الف	%٩٦	٠،٨٥	%١،٢
الصحراء الشرقية		٢٢٥ الف			
شبه جزيرة سيناء		٦١ الف			

المصدر : * المجالس القومية المتخصصة – الموسوعة السنوية رقم (٢٠) ٢٠٠٦
** الجهاز المركزي للتعبئة العامة والحصاء ٢٠٠٦

٣/١ استنزاف الأراضي الزراعية في التنمية العمرانية

تتحدد الرقعة الزراعية في مصر بصفة أساسية في وادي النيل والدلتا وتؤثر هذه القضية بالإضافة الى القضية السكانية, على إمكانيات التنمية العمرانية حاليا ومستقبلا كما يتضح فيما يلي:

شكل (٥) نسبة الزيادة في السكان والارض الزراعية من ١٩٠٠ - ٢٠١٠

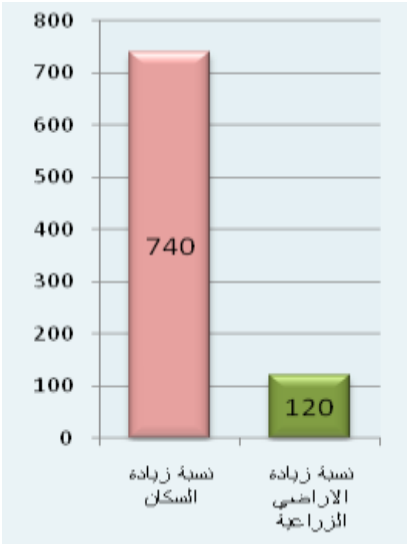

المصدر : مناطق الاستصلاح الزراعي في غرب الدلتا دراسة جغرافية ٢٠١٠

أ- الأرض الزراعية والسكان:

تبلغ مساحة الرقعة الزراعية في مصر حوالي ٦ مليون فدان ويبلغ متوسط نصيب الفرد من الأرض الزراعية حوالي ٠٨,٠ فدان. وبصورة أخرى فإن الفدان الواحد يقابله في المتوسط ١٢ فرد[٢] وهي نسبة غير متكافئة بين السكان والمطلوب من الأرض لإنتاج الغذاء, وتتفاقم هذه المشكلة مع الزمن, حيث تزيد النسبة المئوية للزيادة السكانية عن النسبة المئوية للزيادة في الأرض الزراعية كما يوضحها الشكل التالي، وتتطلب سياسة الأمن الغذائي عدم الاعتماد على الأسواق الخارجية في الغذاء
نظرا لتعرضها للاضطرابات العالمية، وبذلك فإن التوسع في استصلاح الأراضي الصحراوية الصالحة للزراعة يجب أن ينطلق بأقصى طاقة ممكنة[٣].

ب- تناقص الأرض الزراعية:

تبلغ مساحة الأرض الزراعية القديمة ٥,٦ مليون فدان، وهي تمثل نحو ٩١٪ من الأرض المستزرعة، وهي بذلك ما زالت تشكل دعامة القطاع الزراعي. وتعتبر مشكلة الإعتداء على الأرض الزراعية سواء بالتجريف لصناعة

[١] وزارة الاسكان والمرافق والتنمية العمرانية / الهيئة العامة للتخطيط العمراني / استراتيجية التنمية لمحافظات الجمهورية " المنظور القومى لتنمية أقاليم الجمهورية"، ٢٠٠٦م.
[٢] المصدر : مناطق الاستصلاح الزراعي في غرب الدلتا دراسة جغرافية ٢٠١٠
[٣] محمد خميس الزوكة / مناطق الاستصلاح الزراعي في غرب الدلتا دراسة جغرافية / الاسكندرية / دار الجامعات المصرية.

الطوب أو بالإنشاءات والإمتدادات السكنية من أهم المشاكل التي تواجه الأراضي الزراعية القديمة ذات الجوده العالية التي يصعب تعويضها في المدى القصير. وتشير دراسات وزارة الإسكان إلى أن الأرض الزراعية التى تم هدرها خلال الثلاثين عاماً الأخيرة، بلغت حوالى ٢,١ مليون فدان، كما قدرت المساحة التي تم تجريفها خلال العشرين سنة الماضية في منطقة الجيزة فقط بحوالي ٠٦ ألف فدان من أخصب الأراضي وأجودها بالمحافظة, ونتيجة لذلك تتحول كثير من الأراضي المجرفة الى مصارف للأراضي المجاورة لها كما تتحول الى برك ومستنقعات وترتفع المياة الجوفية بها مما يصعب معه زراعتها.[١] وتمثل قضية الزحف العمراني على الأراضي الزراعية وتناقصها وإنخفاض نصيب الفرد من الأراضي الزراعية واحدة من اهم القضايا التي تعوق عملية التنمية حيث ان قطاع الزراعة يمثل جانباً هاماً من الناتج القومي[٢]

ويمثل قطاع الزراعة المرتبة الثالثة بنسبة ٦١٪ من إجمالى الناتج القومى بعد قطاعى الصناعة والتجارة و يشكل كلاً منهما نسبة ٢٠ % من أجمالى الناتج القومى مما يؤكد على أهمية القيمة المضافة من قطاع الزراعة للناتج القومى الأمر الذى يؤدى الى تراجع هذه القيمة المضافة من خلال الزيادة السكانية وإحتياجاتها من العمران الذى يؤدى بدوره الى تآكل تلك الأراضى الزراعية وتقليل القيمة المضافة للناتج القومى. كما يشكل قطاع الزراعة ٤١٪ من إجمالى الإستثمارات الأجنبية الموجهه للقطاعات الإقتصادية ويشكل قطاع الزراعة المرتبة الثانية بعد قطاع الإسكان والمرافق والذى يشكل ٢٠٪ من حجم الإستثمارات الموجهه للقطاعات الإقتصادية .ونتيجة للزيادة السكانية وعلى ماينتج منها من زيادة فى مسطح العمران فإن العمران يلتهم حوالى ٠٦ ألف فدان سنوياً على مستوى الجمهورية، ولقد أدى الإعتداء المستمر على الأراضى الزراعية إلى إنخفاض نصيب الفرد منها، فبينما كان نصيب الفرد فى عام ١٩٢٩م حوالي ٠،٣٩ فدان، بلغ نصيب الفرد١،٠ فدان عام ٦٢٠٠، الأمر الذى أدى بدوره إلى إنخفاض كبير فى مساحات الأراضى الزراعية.[٣]

جدول (٣) عدد السكان ومساحة المعمور والأراضى الزراعية ونصيب الفرد منهما خلال الفترة ١٩٢٩ ـ ٦٢٠٠

السنة/البيان	عدد السكان " مليون نسمه	المساحة " مليون فدان"		نصيب الفرد بالفدان من	
		المعمور المصرى	الأراضى الزراعية	المعمور المصرى	الأراضى الزراعية
١٩٢٩	١٤,٥٠٦	٨,٢٥٩	٥,٦٠٨	٠,٥٧	٠,٣٩
١٩٦١	٢٦,٥٣٥	٨,٤٦٩	٥,٩٧٤	٠,٣٢	٠,٢٣
١٩٨٢	٤٣,٣٧٨	١١,٣٨٦	٦,١٥٥	٠,٢٦	٠,١٤
٢٠٠٠	٦٣,٩٢٨	١٣,٧٨	٨,٣٠٧	٠,٢٢	٠,١٣
٢٠٠٦	٧٢,٢٦٢	١٤,٥٧٨	٨,٥١٠	٠,٢٠	٠,١٢

المصدر: محاور واتجاهات التوسع الافقي حتى عام ٢٠١٧ والامكانيات حتى عام ٠٥٢٠م

شكل (٦) تطور متوسط نصيب الفرد من الأراضى الزراعية خلال الفترات الزمنية

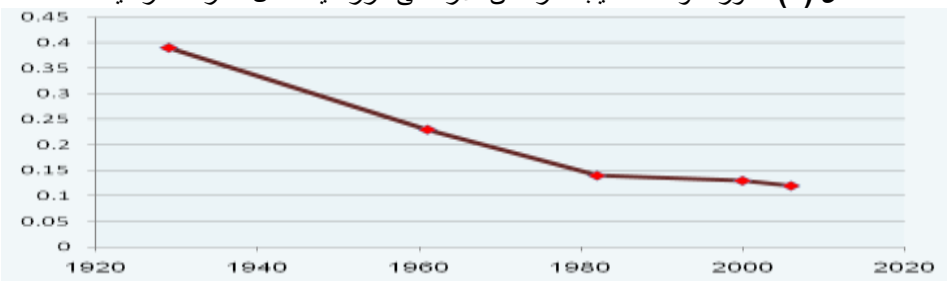

وبفرض أن المستقطع من الأراضى الزراعية سنوياً متوسط ٠٦ الف فدان فمن المنتظر أن يبلغ إجمالى المستقطع من الأراضى الزراعية نتيجة الزيادة السكانية حتى عام ٢٠٢٧م، وإحتياجها لمسطحات عمران يتم إستقاطعها من الأراضى الزراعية مساحة تقدر بنحو مليون و٢٠ ألف فدان يتم إستقطاعها من الأراضى الزراعية.

[١] الحزب الوطني الديمقراطي / الحفاظ على الاراضي الزراعية وادارة النمو العمراني في مصر/ ٦٢٠٠م.

[٢] وزارة الاسكان والمرافق والتنمية العمرانية / الهيئة العامة للتخطيط العمراني / استراتيجية التنمية لمحافظات الجمهورية " المنظور القومى لتنمية أقاليم الجمهورية" / ٦٢٠٠م.

[٣] محمد يحيي دراز/ محاور واتجاهات التوسع الافقي حتى عام ٢٠١٧ والامكانيات حتى عام ٠٥٢٠ / بحث غير منشور /٢٠٠٧م.

وعلى ما سبق توضيحه في القضية السكانية وأهمية قطاع الزراعة ومدى تشكيله لجزء كبير من الناتج القومى الإجمالى والقيم المضافه من خلاله وفقدان هذه القيم فى حالة التعدي على تلك الأراضى الزراعية لتوفير المساحات العمرانية المطلوبة لسد إحتياجات الزيادة السكانية وفي ضوء تناقص الأرض الزراعية الأساسية في وادي النيل، وحسب إحتياجات السكان المستقبلية تحتاج مصر الى إضافة المزيد الى الرقعة الزراعية, ولا سبيل الى تحقيق ذلك إلا بإستغلال الأراضي القابلة للإستصلاح خارج وادي النيل وتوجيه هذه الزيادة السكانية الى الظهير الصحراوي المجاور للوادي والدلتا.

وتعمير مناطق الظهير الصحراوي ليس قاصراً على إنشاء المدن الجديدة أو على التوسع الزراعى فقط، بل يرتكز على إقامة مجتمعات حضرية جديدة تتوفر لها المقومات الإقتصادية التى تسمح لها بالنمو عن طريق الإستخدام الأمثل للطاقات والموارد الكامنة المتاحة فى الأراضى الصحراوية الجديدة المتاخمة للمعمور سواء كانت صناعية أو زراعية أو تعدينية أو سياحية وإستقطاب طاقات وأنشطة إقتصادية أخرى ترتبط بها وتتكامل معها بطريقة أو بأخرى بحيث يصبح محتوى التعمير الحقيقى هو ما يسمى بالتنمية الإقليمية والقومية الشاملة.

٤/١ إختلال العلاقة بين الزيادة السكانية المتوقعة والطاقة الإستيعابية للمعمور القائم

تعتبر الزيادة السكانية في مصر هي القضية الرئيسية التي تنبثق منها كافة القضايـــا الإقتصاديـــة والإجتماعية والتي تؤثر على التنمية العمرانية .وتشير بيانات التعداد العام للسكان الى إرتفاع اجمالي سكان مصر ارتفاعاً كبيراً خلال الفترة من عام ١٩٠٧م حتى عام ٢٢٠٠م، حيث بلغ عدد السكان نحو ١١ مليون نسمة في بداية هذه الفترة على حين بلغ نحو ٧٢،٢ مليون نسمة في نهايتها ولم تكن معدلات الزيادة السكانية متساوية بين الحضر والريف خلال تلك الفترة وهذا ومن المتوقع أن يبلغ عدد سكان مصر حوالي ٦٩ مليون نسمة عام ٢٠٢٠م حسب تقديرات المركز الديموجرافي للسكان، وتواجه مصر العديد من المشاكل المتمثلة في الإنفجار السكاني والهجرة من الريف الى الحضر بمعدلات تفوق معدل التنمية الإقتصادية، والإختلال القائم بين الزيادة السكانية ومحدودية الأراضي الزراعية، والإختلال أيضاً بين الزيادة السكانية ومساحة الأرض المستغلة للعمران. وتعد الزيادة السكانية المتوقعة والتي تبلغ حوالي ٤٢ مليون نسمة فائضاً عن الطاقة الإستيعابية للتجمعات العمرانية القائمة، وبمراجعـة كل المـحاور التى يمكـــن أن تمثل البدائل التى تساهم فى إستيعاب الزيادة السكانية القادمة حتى ٢٠٢٠، يمكن تلخيصها في:[٧]

- الإحلال والتكثيف والمتخللات داخل حيز٥١٩٨: مليون نسمة .
- التكثيف داخل المدن : نصف مليون نسمة .
- المـدن الجديدة : ٤,٥ مليون نسمة .
- الإستصـــلاح : ٢ مليون نسمة .
- قـرى الظهـير : ٦ مليون نسمة.

شكل (٧) العلاقة بين الزيادة السكانية المتوقعة والطاقة الاستيعابية للمعمور القائم

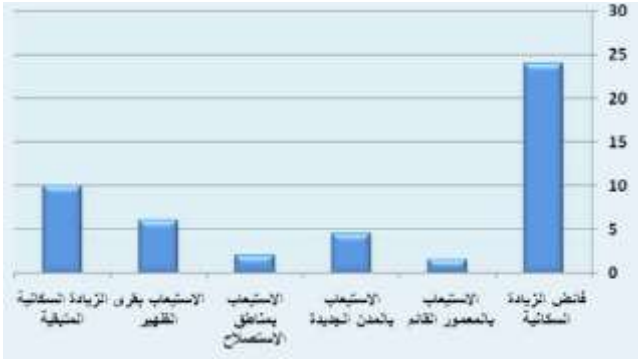

٧ الحزب الوطني الديمقراطي / الحفاظ على الأراضي الزراعية وإدارة النمو العمراني في مصر - ٢٠٠٣م.

وبهذا سيتبقى في حدود عشرة مليون نسمة زيادة سكانية متوقعة فائضة عن الطاقة الإستيعابية للعمران القائم والمستهدف مطلوب توجيهها بطريقة مخططة الى المناطق الصحراوية وبالأخص مناطق الظهير الصحراوي المقترح المتاخم للمعمور القائم.

٥/١ تدهور البيئة العمرانية

من أهم المردودات التنموية للزيادة السكانية هى تدهور البيئة العمرانية بشكل ملحوظ والذى يتضح فى ظهور المناطق العشوائية بشكل كبير ومتسع وتدهور فى الخدمات الإجتماعية الى جانب التلوث البيئى الناتج عن تلك الزيادة السكانية ، وفيما يلى إستعراض لعناصر تدهور البيئة العمرانية:

- **ظهور المناطق العشوائية:** وقد ضمت هذه المناطق ما بين ٣٧-٤٦% من اجمالى سكان الجمهورية.
- **ضعف كفاءة الخدمات:** من أهم مردودات الكثافة السكانية العالية بالمعمور القائم والذى ينعكس على تدهور البيئة العمرانية هو ضعف كفاءة الخدمات الإجتماعية وذلك بسبب الزيادة السكانية العالية وارتفاع قيمة الأراضى وعدم توفير أراضى للخدمات العامة نتيجة الزحف العمرانى والتوسع فى مسطحات الإسكان وبالتالى أصبح هناك ضعف فى كفاءة الخدمات وعدم توفير الحد الأدنى من الخدمات.
- **التلوث البيئى** : أدى تزايد الكثافات السكانية وتزايد حجم النشاط الصناعى داخل الكتل والمراكز العمرانية بالمعمور القائم الى ظهور عدة مشاكل خطيرة فى مجال التلوث البيئى ويمثل التخلص من مخلفات المصانع والمخلفات الصلبة بأنواعها المختلفة أحد أهم المشكلات البيئية بجميع المراكز الحضرية والريفية داخل المعمور القائم . وبعد عرض لمردودات الزيادة السكانية بمناطق المعمور والتى تمثلت فى إختلال العلاقة بين السكان والموارد الإقتصادية والمكانية، وإستنزاف الأراضى الزراعية فى ظل محدوديتها ومدى مساهمتها فى الناتج القومى وأشكال التعدى على تلك الأراضى الزراعية وانخفاض معدل نصيب الفرد منها الى جانب تدهور البيئة العمرانية المتمثلة فى ضعف كفاءة الخدمات، الى جانب ظهور المناطق العشوائية والتلوث البيئى أصبح من الضرورى والملح الخروج من ذلك المعمور القائم الى مناطق الظهير الصحراوى لتخفيف تلك الضغوط داخل المعمور القائم بما فيه استغلال الموارد الكامنة بالظهير الصحراوى الصالح للتنمية حتى يمكن حل تلك القضايا ومردودات الزيادة السكانية لتحقيق معدلات تنمية أعلى ورفع كفاءة مناطق الظهير الصحراوى من خلال استغلال تلك المناطق الصحراوية.

٢ المحاور المطروحة للخروج من الوادي والدلتا

يعتبر الظهير الصحراوي أحد المداخل المناسبة للخروج من الوادي والدلتا والذي يمكن تطبيقه على المدى القصير والمتوسط بخلاف المشروعات القومية والمدن الجديدة التي تأتي ثمارها على المدى البعيد عند اكتمال هيكلها الإقتصادي والعمراني. ونجد أن تجربة المدن الجديدة من التوجهات التى تأتى ثمارها على المدى البعيد حيث تم إنشاءالمدن الجديدة وكان من أولها الجيل الأول والمتمثل فى مدن (العاشر من رمضان،٦أكتوبر، السادات، برج العرب الجديدة، الصالحية الجديدة) .

ومن خلال الجدول التالي فإن حجم السكان المتحقق بالمدن الست الجديدة لم يتعد ٨١٦١٨٠ نسمة من إجمالى ٢،٠٥٣ مليون نسمة مستهدف إسكانهم فى تلك المدن عند اكتمال إنشائها، أى أن حجم السكان المستوطنين فعلياً فى تلك المدن لا يزيد عن ٧,٧٪ من المخطط، وهذا يعنى أنه فى ظل معدلات النمو والتشييد الحالية ولكى يتم تنفيذ البرنامج المخطط لتوطين السكان فى تلك المدن قد تحتاج إلى حوالى ١٢ فترة زمنية مثل الفترة السابقة لإكتمال إنشاء تلك المدن الجديدة، أى اننا نحتاج إلى حوالى ١٨٠ سنة أخرى حتى يكتمل نمو المدن الجديدة بالأحجام المستهدفة.[٨]

وكان مستهدف لهذه المدن أعداد سكان لم تحقق منها حتى الآن سوى نسب لاتتعدى ٥٢٪ من المستهدف لها منذ بداية ظهور المدن الجديدة، مما يستدعى التفكير فى الظهير الصحراوى والذى يمكن تطبيقه على المدى القصير والمتوسط لإستقطاب الزيادة السكانية والخروج من الوادي والدلتا.

٨ عصام الدين محمد على / التضخم العمرانى فى مصر ومعوقات الجذب السكانى فى المدن الحضرية الصحراوية الجديدة / رسالة دكتوراة / كلية الهندسة / جامعة أسيوط / ٢٠٠٠ م .

جدول (٥) المدن الجديدة وعدد السكان والعمالة المستهدف والفعلي

المدينة	عدد السكان المستهدف للمرحلة الأولى بالالف	تاريخ نهاية المرحلة الأولى	عدد السكان الفعلى حتى عام ٦١٩٩	النسبة المئوية	حجم العمالة المستهدف عند اكتمال الإنشاء	حجم العمالة الفعلى	النسبة المئوية من العدد الكلى
العاشر من رمضان	١٥٠	١٩٨٧	٤٧٨٣٩	% ٣١,٩	٦٦٠٠٠	٤١٩٦٤	% ٦٣,٦
٥١ مايو	٥٠	١٩٨٧	٦٥٨٦٥	% ١٣١,٧			
٦ أكتوبر	١٥٠٠	١٩٨٧	٣٥٤٧٧	% ٢٣,٧	٥٠٠٠٠	١٥٠٧٩	% ٣٠,٢
السادات	١٥٠	١٩٨٥	١٦٣١٢	% ١٠,٩	٦٠٠٠٠	٧٩٠٥	% ١٣,٢
برج العرب الجديدة	١٥٠	١٩٩٠	٧٠٥٥	% ٤,٧	٤٦٠٠٠	٥٦٩١	% ١٢,٤
الصالحية الجديدة	٥٠		٨١٣٣	% ١٦,٣	٥٢٤٥	١٢٤٩	% ٢٣,٨
الإجمالى	٧٠٠		١٨٠٦٨١	% ٢٥,٨١	٢٢٧٢٤٥	٧١٨٨٨	%٣١,٦

المصدر: عصام الدين محمد على - التضخم العمرانى فى مصر ومعوقات الجذب السكانى فى المدن الحضرية الجديدة ٢٠٠٠.

٣ غياب البعد الإقليمي والرؤية الشاملة للاستيطان العمراني والسكاني

ما زالت الدراسات الخاصة بدراسة آليات ودور الظهير الصحراوي على المستوي الإقليمي في قضايا التنمية العمرانية محدودة نسبيا فى مصر. لذا فإن البحث يسهم فى إلقاء الضوء عليها من حيث أظهار الضغوط على الوادى والدلتا، وأهمية الأخذ فى الاعتبار التجمعات الجديدة والظهير الصحراوى عند إعداد المخطط الاستراتيجى للمدن المصرية. ويستعرض البحث الرؤى التنموية المقترحة لمدن إقليم الدلتا ثم مدن إقليم شمال الصعيد ومقارنة مدى التوافق بين المخططات الاستراتيجية واستراتيجيات التنمية المقترحة لهذين الإقليمين .

١/٣ الرؤى التنموية المقترحة لمدن إقليم الدلتا

يتضح من مقارنة الأدوار التنموية لمدن إقليم الدلتا تعارض هذه الأدوار المقترحة لبعضها مع استراتيجية التنمية الشاملة لإقليم الدلتا. وفيما يلى يتم عرض نماذج لبعض هذه المدن لتوضيح الفاقد فى الاراضى الزراعية نتيجة لتوطن الخدمات والأنشطة بأكملها داخل الحيز العمرانى، مما يترتب عليه ضغوط على الاراضى الزراعية وإهدارها كمورد قومى، بالإضافة الى تكثيف السكان على المساحة المتاحة داخل الحيز العمرانى المقترح.

شكل (٨) الرؤى التنموية المقترحة لمدن الدلتا وتعارض بعضها مع الأدوار المقترحة استراتيجية التنمية الشاملة للدلتا

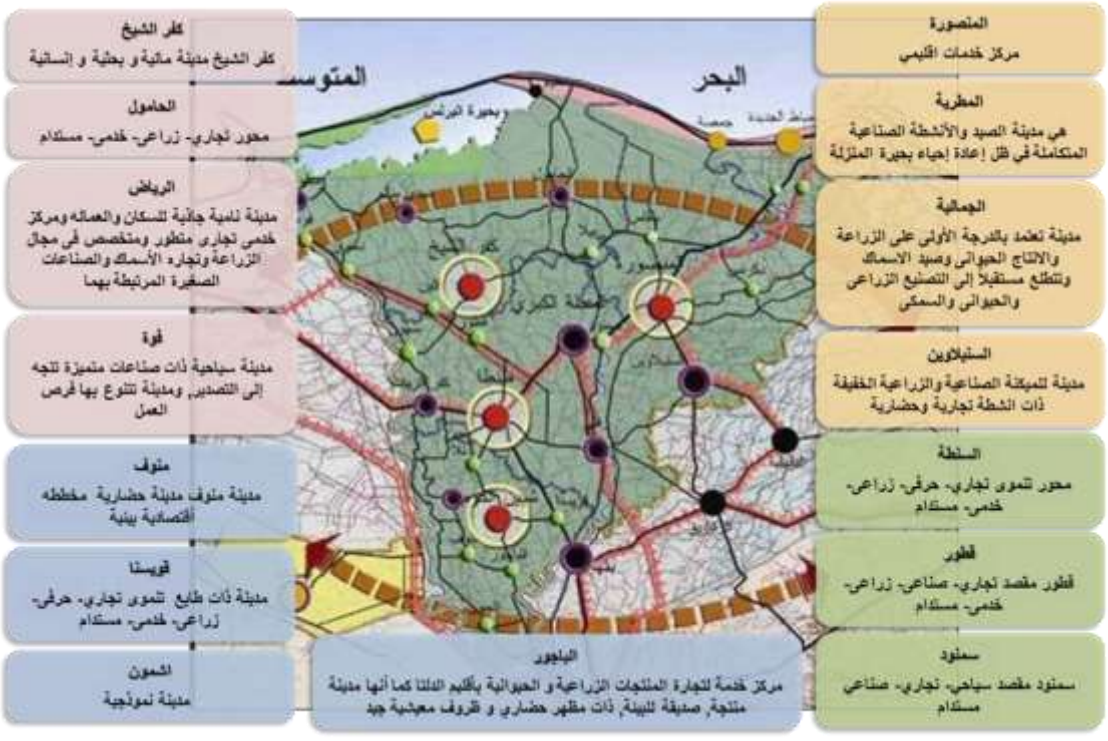

١/١/٣ المخطط الاستراتيجى العام لمدينة السنبلاوين

الرؤية المقترحة للمدينة:

"مدينة للميكنة الصناعية والزراعية الخفيفة ذات انشطة تجارية وحضارية"

عدد السكان الحالى والمستقبلى:

وصل حجم سكان المدينة الى نحو ٠,٦٦٨٧ الف نسمة خلال تعداد ٦٢٠٠ ومستهدف ان يصل الى نحو ٤٠٨,١٣٩ الف نسمة حتى عام ٢٠٢٧ بمعدل نمو سكانى ٤٧,١٪. ويقدر سكان الاستيعاب الاقتصادي للمدينة بنحو ٠٨٣,١٣٩ ألف نسمة أى نحو ٩,٩٩٪ من حجم السكان المتوقع للمدينة عام ٢٠٢٧.

الفاقد فى الاراضى الزراعية:

تصل مساحة الكتلة العمرانية للمدينة عام ٢٠٠٨ الى نحو ٣٢,٩٢٠ فدان وطبقا للحيز المقترح للمدينة عام ٢٠٢٧ سوف تصل مساحة الكتلة العمرانية الى نحو ٥٢٥١٣, فدان بمعدل نمو سنوي ٨,٥٢٠ فدان /سنوياً. يصل معدل الفاقد فى الاراضى الزراعية بالنسبة للزيادة فى السكان الى نحو ٠,٤٨ فدان/ ١٠٠٠ نسمة خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠٢٧).

شكل (٩) تطور اعداد السكان لمدينة السنبلاوين (بالألف نسمة)

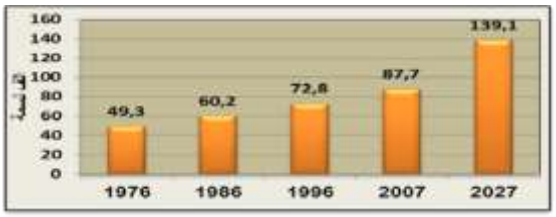

شكل (١٠) تطور معدل تأكل الاراضي الزراعية سنويا (بالفدان) لمدينة السنبلاوين

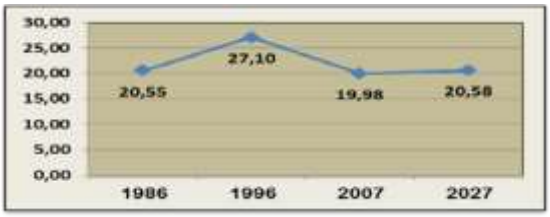

شكل (١١) استراتيجية التنمية العامة لمدينة السنبلاوين

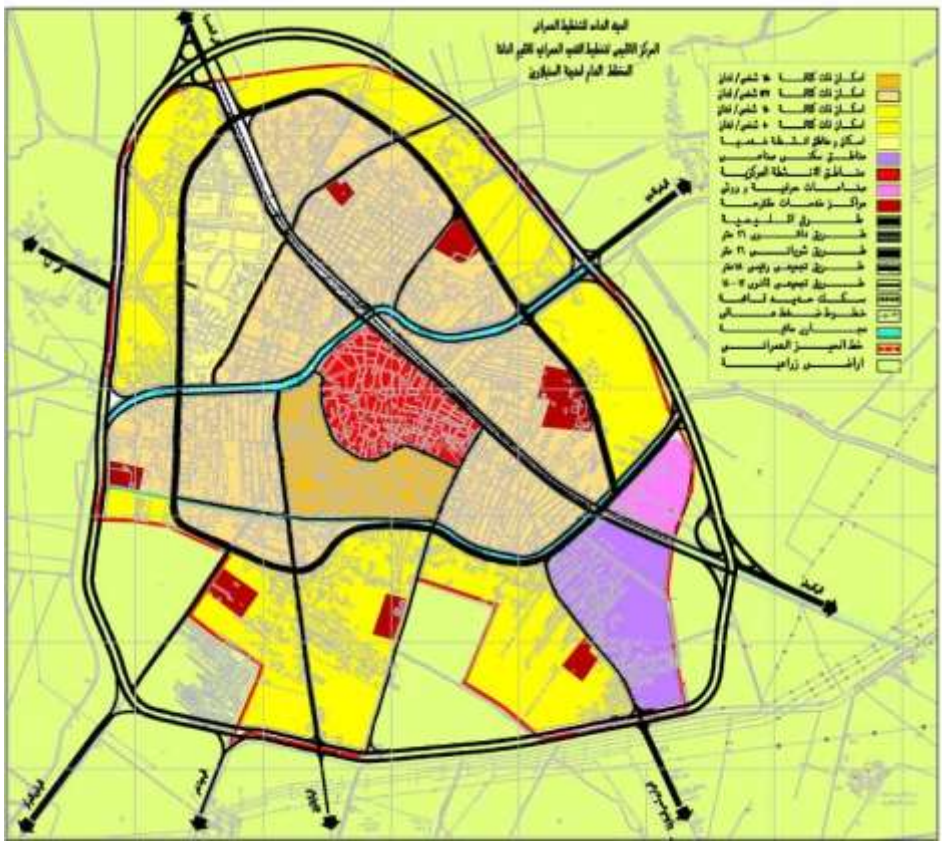

المصدر: الهيئة العامة للتخطيط العمرانى

٢/١/٣ المخطط الاستراتيجى العام لمدينة المنصورة

الرؤية المقترحة للمدينة:

"منصورة النضال، منارة العصر للطب والعلم والجمال"

عدد السكان الحالى والمستقبلى:

وصل حجم سكان المدينة الى نحو ٨٥٣٤٤٥, الف نسمة خلال تعداد ٦٢٠٠ ومستهدف ان يصل الى نحو ١٨١,٣٨٦ الف نسمة حتى عام ٢٠٢٧ بمعدل نمو سكانى ٧٣,١٪. ويقدر سكان الاستيعاب الاقتصادي للمدينة بنحو ٦١,٣٦٤ ألف نسمة بنسبة تصل الى ٨,١٠٠٪ من حجم السكان المتوقع للمدينة عام ٢٠٢٧

الفاقد فى الاراضى الزراعية:

تصل مساحة الكتلة العمرانية للمدينة عام ٢٠٠٨ الى نحو ٠٢٧٥ فدان وطبقا للحيز المقترح للمدينة عام ٢٠٢٧ سوف تصل مساحة الكتلة العمرانية الى نحو ٥٣٥٥ فدان بمعدل نمو سنوي ١٩٤,٢ فدان /سنوياً. يصل معدل الفاقد فى الاراضى الزراعية بالنسبة للزيادة فى السكان الى نحو ٣,٦٢ فدان/ ١٠٠٠ نسمة خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠٢٧).

شكل (١٢) تطور اعداد السكان لمدينة المنصورة

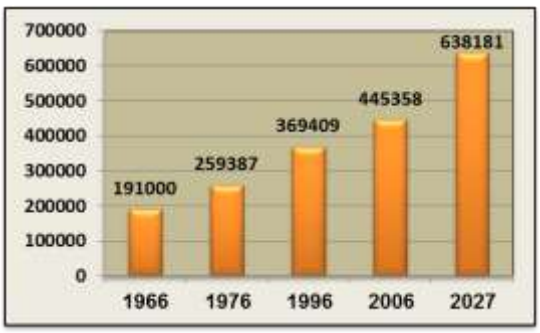

شكل (١٣) (تطور بالفدان معدل) تأكل لمدينة المنصورة الاراضي الزراعية سنويا

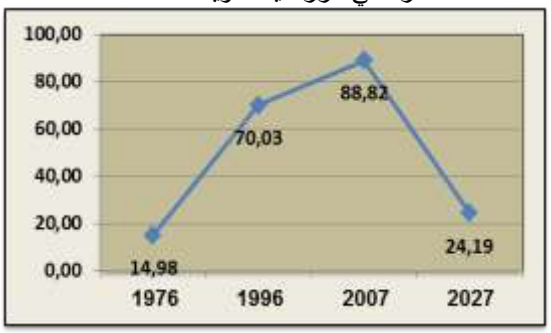

شكل (١٤) المخطط الاستراتيجى العام لمدينة المنصورة

المصدر: الهيئة العامة للتخطيط العمرانى

٢/٣ الرؤى التنموية المقترحة لمدن إقليم شمال الصعيد

من خلال عرض لبعض رؤى المدن وتعارضها مع الأدوار المقترحة من استراتيجية التنمية الشاملة لإقليم شمال الصعيد، يتم استعراض هذه نماذج لهذه المدن وعرض مدى الفاقد فى الأراضى الزراعية.

شكل (١٥) الرؤى التنموية المقترحة لمدن اقليم شمال الصعيد وتعارض بعضها مع الأدوار المقترحة من استراتيجية التنمية الشاملة لشمال الصعيد

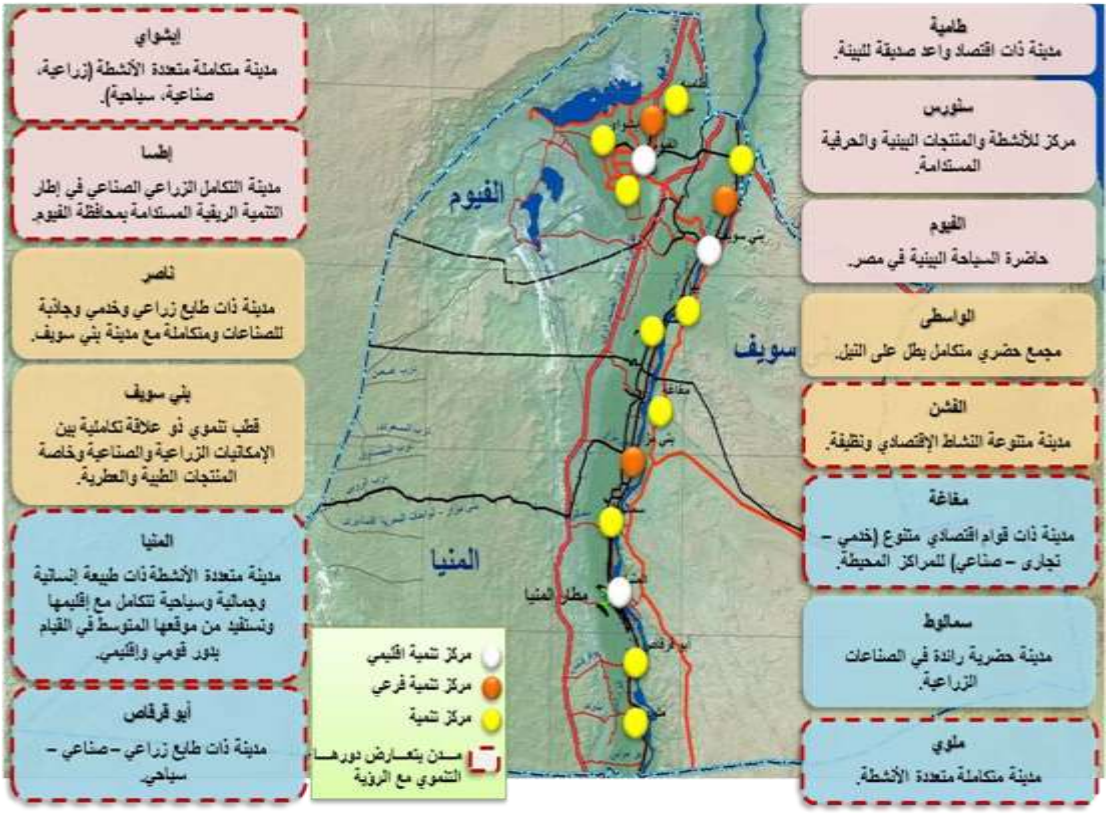

محافظة الفيوم:

- مدينة سنورس : مركز للأنشطة والمنتجات البيئية والحرفية المستدامة
- مدينة ابشواى : مدينة متكاملة متعددة الانشطة "زراعية، صناعية، سياحية
- مدينة طاميــة : مدينة ذات اقتصاد واعد صديقة للبيئة
- مدينة اطســا : مدينة التكامل الزراعي الصناعي في إطار التنمية الريفية المستدامة بمحافظة الفيوم

محافظة بنى سويف:

- مدينة ناصــر : مدينة ذات طابع زراعى وخدمى وجاذبة للصناعات ومتكاملة مع مدينة بنى سويف
- مدينة الواسطى : مجمع حضرى متكامل يطل على النيل
- مدينة الفشــن: مدينة متنوعة النشاط الإقتصادى ونظيفة

محافظة المنيا:

- مدينة مغاغـة : مدينة ذات قوام اقتصادى متنوع " خدمى – تجارى – صناعى) للمراكزة المحيطة
- مدينة سمالـوط: مدينة حضرية رائدة فى الصناعات الزراعية
- مدينة ابو قرقاص: مدينة ذات طابع زراعى – صناعى – سياحى
- مدينة المنيـا : مدينة متعددة الانشطة ذات طبيعة انسانية وجمالية وسياحية , تتكامل مع اقليمها وتستفيد من موقعها المتوسط

١/٢/٣ المخطط الاستراتيجى العام لمدينة الفيوم

الرؤية المقترحة للمدينة:

"الفيوم حاضرة السياحة البيئية فى مصر".

عدد السكان الحالى والمستقبلى:

وصل حجم سكان المدينة الى نحو ٧٠,٥٣١١ الف نسمة خلال تعداد ٦٢٠٠ ومستهدف ان يصل الى نحو ٧٨٠٤٤٤, الف نسمة حتى عام ٢٠٢٧ بمعدل نمو سكانى ٧,١٪. يقدر سكان الاستيعاب الاقتصادي للمدينة بنحو ٨٨,١٠٤ ألف نسمة بنسبة تصل الى نحو ٤٩٢, % من حجم السكان المتوقع للمدينة عام ٢٠٢٧.

الفاقد فى الاراضى الزراعية:

تصل مساحة الكتلة العمرانية للمدينة عام ٦٢٠٠ الى نحو ٥٢٠٢ فدان وطبقا للحيز المقترح للمدينة عام ٢٠٢٧ سوف تصل مساحة الكتلة العمرانية الى نحو ٦٦٣٠١١, فدان بمعدل نمو سنوي ٤٦,٥ فدان/ سنوياً. ومنه يصل معدل الفاقد فى الاراضى الزراعية بالنسبة للزيادة فى السكان الى نحو ٩,١١ فدان/ ١٠٠٠ نسمة.

شكل (١٦) تطور اعداد السكان فى مدينة الفيوم

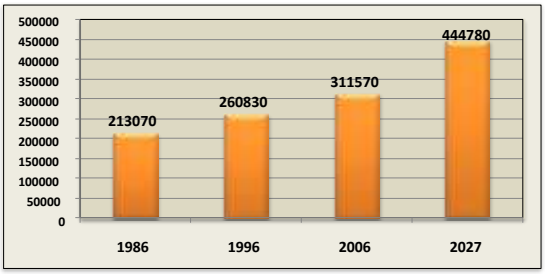

شكل (١٧) تطور معدل تأكل الاراضي الزراعية سنويا (بالفدان) لمدينة الفيوم

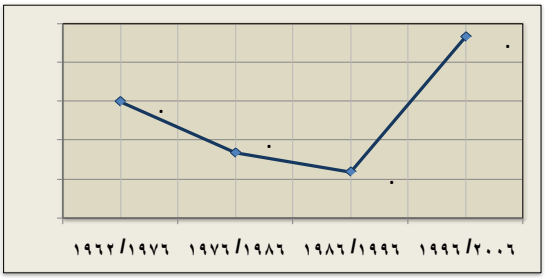

شكل (١٨) المخطط الاستراتيجى العام لمدينة الفيوم

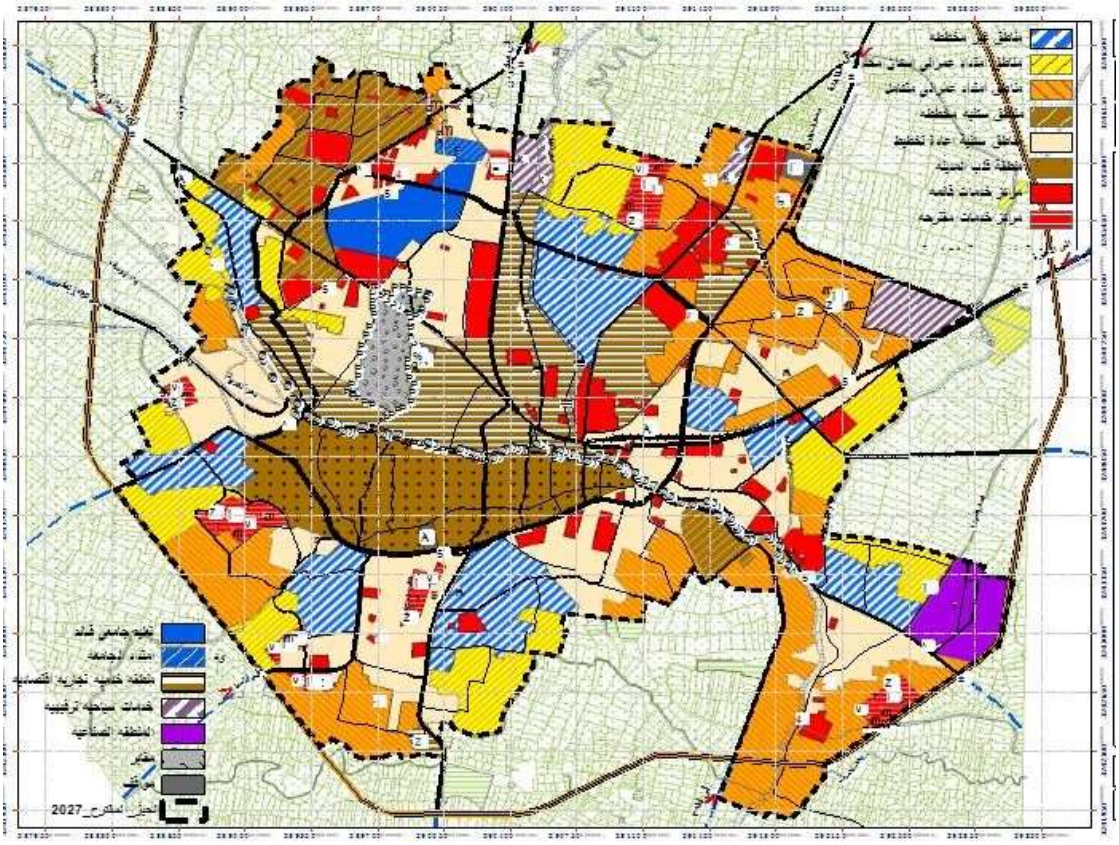

المصدر: الهيئة العامة للتخطيط العمرانى

٢/٢/٣ المخطط الاستراتيجى العام لمدينة أبو قرقاص - محافظة المنيا

الرؤية المقترحة للمدينة:

"مدينة ذات بيئة عمرانية متطورة من خلال منظومة قادرة على تنمية النشاط الزراعى والصناعي"

عدد السكان الحالى والمستقبلى:

وصل حجم سكان المدينة الى نحو ٨٩٢,٧٥ ألف نسمة خلال تعداد ٦٢٠٠ ومستهدف ان يصل الى نحو ٩٢٦,٤٨ الف نسمة حتى عام ٢٠٢٧ بمعدل نمو سكانى ٩,١٪. يقدر سكان الاستيعاب الاقتصادي للمدينة بنحو ١١٢ ألف نسمة بنسبة تصل الى نحو ١٠٣٪ من حجم السكان المتوقع للمدينة عام ٢٠٢٧.

الفاقد فى الاراضى الزراعية:

تصل مساحة الكتلة العمرانية للمدينة عام ٢٠٠٨ الى نحو ٤٢,٨٥٦ فدان وطبقا للحيز المقترح للمدينة عام ٢٠٢٧ سوف تصل مساحة الكتلة العمرانية الى نحو 5.699 فدان بمعدل نمو سنوي ٩٦,فدان /سنوياً. ومنه يصل معدل الفاقد فى الاراضى الزراعية بالنسبة للزيادة فى السكان الى نحو ٧,٢٧ فدان/ ١٠٠٠ نسمة.

شكل (١٩) تطور اعداد السكان فى مدينة ابو قرقاص (بالفدان) لمدينة أبو قرقاص

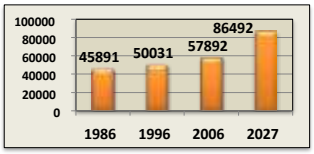

شكل (٢٠) تطور معدل تأكل الاراضي الزراعية سنويا

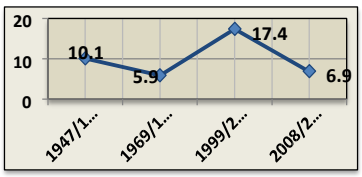

شكل (٢١) المخطط الاستراتيجى العام لمدينة أبو قرقاص

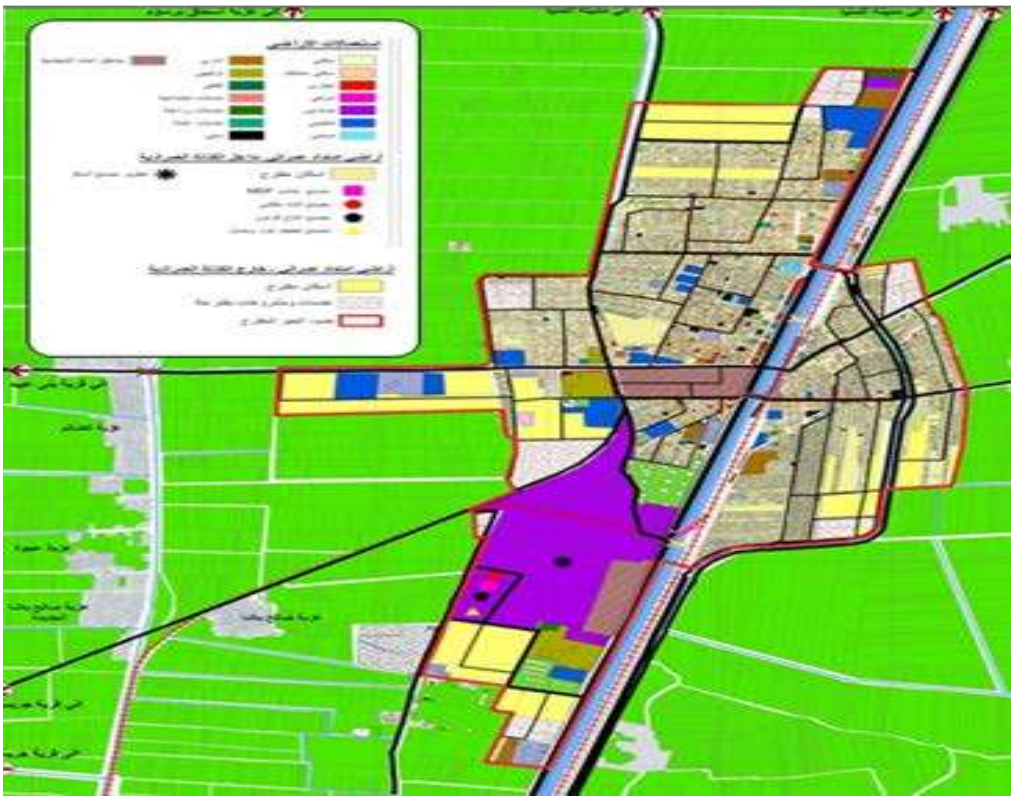

المصدر: الهيئة العامة للتخطيط العمرانى

٣/٣ أهم نتائج غياب البعد الإقليمى فى مشروعات المخطط الاستراتيجى للمدن المصرية

الدور الإقليمى

- تم التعامل مع هذه المدن فى إطار تلك الدراسات بشكل شبه منفرد واقتصرت الدراسات الإقليمية على رصد التشابكات المحلية فى إطار حيز جغرافى محدود تمثل فى إقليم المدينة, على الرغم من الأهمية الإقليمية للعديد من هذه المدن على مستويات إقليمية .
- لم تتم مراعاة المخططات الاستراتيجية للقري والتي تم الانتهاء من اعدادها قبيل البدء في دراسات تخطيط المدن و خاصة في المشروعات الاقتصادية والنمو السكاني والطاقة الاستيعابية المستقبلية.
- بإسقاط الرؤي التي طرحتها الدراسات لهذه المدن اتضح تشابه الادوار المقترحه لهذه المدن والتي تقع في إطار إقليم تخطيطي واحد وهو ما يتعارض مع نظريات التنمية الإقليمية ومع تدرج ادوار واحجام التجمعات العمرانية لتحقيق التوازن الاقليمي والعمراني بين الموارد والسكان .
- تعارض الرؤى المطروحة لكل مدينة - نسبيا – مع توجهات الدولة نحو الحد من المركزية وتحفيز الخروج بالمعمور الى حيز ارحب من المعمور الحالي بالإضافة الى اهمية الحفاظ على الاراضي الزراعية كهدف قومي استراتيجى, وذلك من خلال السياسات والآليات المختلفة لتحقيق هذه الأهداف.
- لم تراع المخططات توظيف التجمعات العمرانية الجديدة الحضرية والريفية في اطوار نموها المختلفة مما يؤدي الى تراجع معدلات التنمية لهذه التجمعات الجديدة فى ضوء التركيز على تنمية المدن القائمة .
- ما سبق انعكس علي تخطيط المدن في تقديرات السكان وتحديد متطلبات التنمية العمرانية من أراضي ومرافق وخدمات، ...الخ، مما أدي إلي التكثيف السكاني في المدن ومن ثم زيادة الضغوط والتعدي علي الأراضي الزراعية والموارد الاقتصادية وتدهور البيئة وذلك من خلال قياس بعض المؤشرات.

إهدار قيمة الاراضي الزراعية

- يصل معدل الفاقد في الاراضي الزراعية نتيجة اعداد المخططات الاستراتيجية للمدن بإقليم شمال الصعيد (حوالى ١٢ مدينة) الى حوالي إلى(٩٦,٠ فدان/الف نسمة سنوياً).
- إجمالي حجم الفاقد في الاراضي الزراعية سوف يصل الى حوالي ٧,٣٩٢٢ حتى عام ٢٠٢٧ و٣٩٠٣٠ فدان حتى عام ٠٥٢٠ لتصل نسبة الفاقد في الاراضي الزراعية الى ٣٪ من جملة مساحة الاراضي الزراعية بمدن اقليم شمال الصعيد .

الإستيعاب الاقتصادى[١]

يصل إجمالي حجم السكان المستهدف ٢٠٢٢ للتجمعات الريفية بإقليم شمال الصعيد إلى نحو(**٣٩٦٩٩١١** نسمة)، ويبلغ عدد سكان الاستيعاب الاقتصادي لريف الإقليم نحو(**٦٢٧٦٩٩٦** نسمة)، حيث يتم استيعاب نحو ٧٠٪ من حجم السكان المستهدف مما يستدعي خلق مشروعات اقتصادية جديدة لاستيعاب نحو(**٣٥٦٢٣٩١** نسمة) لا يتوافر لها فرص عمل (مطلوب توفير نحو **٥٧٨٩٢٩** فرصة عمل.)

غياب دور المدن الجديدة

تم تخطيط بعض المدن فى معزل عن المدن الجديدة لها مما أدى الى تراجع معدلات التنمية بهذه المدن. وقد آدى التكثيف السكانى فى مدن الدلتا الى زيادة الضغوط والتعدى على الآراضى الزراعية والموارد الاقتصادية وتدهور البيئة.

٤ النتائج والتوصيات

- يعتبر **غياب فكرة المستويات التخطيطية** اساس التعارض بين مخططات المدن والمستوى الإقليمى الأعلى،بحيث يمثل المستوى الإقليمى توجهات الفكر ومستوى المدن ترجمة مكانية لهذا الفكر، وبالتالى يعطى الدور والحجم السكانى والوظيفة لهذه المدينة فى إطار نسق عمرانى إقليمى متوازن.
- **تعارض معظم الروىء مع الأدوار المقترحة** فى المخططات الاستراتيجية بإقليم شمال الصعيد وإقليم الدلتا.

[١] تقرير استراتيجية التنمية الشاملة لاقليم شمال الصعيد(٢٠١٠ ,٣) - (الإطار الإقليمى لتنمية محافظات إقليم شمال الصعيد) - هيئة التخطيط العمرانى – القاهرة (٦٢٠٠)

- **الإستيعاب الاقتصادى:** يستوعب الإستيعاب الاقتصادى حوالى ٧٠٪ من النمو السكانى المتوقع لسنة الهدف لريف إقليم شمال الصعيدعلى سبيل المثال وإستيعاب ٨٩٪من الزيادة السكانية المتوقعة للحضر بإقليم شمال الصعيد دون الآخذ فى الإعتبار العمران الجديد والتجمعات الحضرية الجديدة ومقومات الإقليم فى إستيعاب فرص عمل جديدة وإستيعاب جزء كبير من الزيادة السكانية المتوقعة بخلق فرص عمل جديدة على مستوى الإقليم.
- **غياب البعد الإقليمي والرؤية الشاملة للإستيطان العمراني والسكاني** - ما زالت الدراسات الخاصة بدراسة آليات ودور الظهير الصحراوي على المستوي الإقليمي في الرد على قضايا التنمية العمرانية محدودة نسبياً فى مصر وهذا يعنى غياب البعد الإقليمي والرؤية الشاملة في فكر دور الظهير الصحراوي وإعادة التوزيع السكانى المكانى. وقد ترتب على الأبعاد السابقة ضرورة وضع إستراتيجية للتنمية العمرانية لمواجهة هذه المشكلة بهدف إعادة توزيع السكان ورسم خريطة جديدة لمصر تحقق الإتجاه الأمثل لإستغلال الثروات الطبيعية وفتح آفاق جديدة أمام التنمية الإقتصادية والإجتماعية وإيجاد أنماط أفضل لحياة المواطن المصري في بيئة عمرانية صالحة متكاملة تسهم في التنمية. وبالتالى **ضرورة وضع رؤية إقليمية شاملة للإستيطان العمراني والسكاني** – وهذا يعنى ضرورة وضع إستراتيجية للتنمية العمرانية لمواجهة هذه المشكلة بهدف إعادة توزيع السكان ورسم خريطة جديدة لمصر تحقق الإتجاه الأمثل لإستغلال الثروات الطبيعية وفتح آفاق جديدة أمام التنمية الإقتصادية والإجتماعية وإيجاد أنماط أفضل لحياة المواطن المصري في بيئة عمرانية صالحة متكاملة تسهم في التنمية.
- مع العلم بتوافر الدراسة أو **المدخل الإقليمى** فى دراسة هذه المدن إلا أن المنتج كمخطط إستراتيجى يتعامل مع المدينة فى إعطاء الدور والوظيفة وليس العكس بأن المستوى الإقليمى يحدد الأدوار وينعكس على تخطيط المدينة.
- **غياب التوازن بين الموارد المتاحة والنمو السكانى المقترح**: وذلك بسبب أن معظم المدن فى إعداد مخططاتها الاستراتيجية حاولت إستيعاب الزيادة السكانية داخلها مما أدى الى اهدار الموارد وغياب التوازن.
- **تم تخطيط بعض المدن فى معزل عن المدن الجديدة** لها مما يؤثر على معدلات التنمية للمدن الجديدة وتراجع معدلات التنمية. وقد آدى التكثيف السكانى فى مدن الدلتا الى زيادة الضغوط والتعدى على الآراضى الزراعية والموارد الاقتصادية وتدهور البيئة.
- **تفعيل دور الظهير الصحراوي** في إعادة توزيع السكان حيث أن الإستيطان بالظهير الصحراوي يمثل ضرورة قومية لمصر تحتمها الظروف والقضايا الحالية والمستقبلة.
- **تخطيط المدن بتكاملها مع المدن الجديدة** مما يحفز معدلات التنمية للمدن الجديدة وبخاصة فى المحافظات والأقاليم التى لديها بعض التجمعات العمرانية الجديدة.
- **إعادة التوزيع السكاني بدفع السكان الى محاور جديدة خارج الوادي الضيق** وفي علاقة تكاملية مع النسق العمراني الحالي وذلك بتحديد مناطق الظهير الصحراوي ذات الإمكانيات التعميرية الكامنة وإنشاء شبكة محاور للتنمية الطولية والعرضية لربط مناطق التنمية الجديدة المقترحة بالظهير بالعمران القائم.
- **إستغلال وجود موارد إقتصادية بالظهير الصحراوي** (موارد طبيعية مثل التعدينية والإمكانيات الطبيعية مثل توفر المياة وإستصلاح الأراضي) مما يتيح للمستوطنات المقترحة فرص الإستمرار والإستقرار.
- **الإستفادة من المناطق الهامشية التي تقع في الحيز الفراغي الفاصل بين الأرض الزراعية والمناطق الصحراوية** حيث إنها تمتلك مقومات في مجالات التعمير والتنمية وذلك بتوطين أنشطة إقتصادية وعمرانية حتى يمكن أن يجذب وتسوعب الزيادة السكانية الجديدة بتلك المناطق.

المراجع
References

محمد خميس الزوكة، مناطق الاستصلاح الزراعي في غرب الدلتا دراسة جغرافية، الاسكندرية، دار الجامعات المصرية.

الحزب الوطني الديمقراطي، الحفاظ على الاراضي الزراعية وادارة النمو العمراني في مصر، ٦٢٠٠م.

وزارة الاسكان والمرافق والتنمية العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، استراتيجية التنمية لمحافظات الجمهورية " المنظور القومى لتنمية أقاليم الجمهورية "، ٦٢٠٠م.

محمد يحيي دراز، محاور واتجاهات التوسع الافقي حتى عام ٢٠١٧ والامكانيات حتى عام ٠٥٢٠، بحث غير منشور، ٢٠٠٧م.

عصام الدين محمد على، التضخم العمرانى فى مصر ومعوقات الجذب السكانى فى المدن الحضرية الصحراوية الجديدة، رسالة دكتوراه، كلية الهندسة، جامعة أسيوط، ٢٠٠٠ م .

تقرير استراتيجية التنمية الشاملة على المستوى القومى - هيئة التخطيط العمرانى - القاهرة (٦٢٠٠)
www.housing-utility.gov.eg

تقرير استراتيجية التنمية الشاملة لاقليم شمال الصعيد(٢٠١ ,٣) - (الاطار الاقليمى لتنمية محافظات اقبيم شمال الصعيد) - هيئة التخطيط العمرانى - القاهرة(٦٢٠٠) www.housing-utility.gov.eg

استراتيجية التنمية الشاملة لمحافظات الجمهورية (محافظات الفيوم – المنيا – بنى سويف – الدقهلية – الغربية – المنوفية – كفر الشيخ) - هيئة التخطيط العمرانى - القاهرة(٦٢٠٠)

استراتيجية التنمية الشاملة لاقليم الدلتا - هيئة التخطيط العمرانى - القاهرة(٥٢٠٠).

تقرير سياسات التعامل مع اقليم الدلتا - هيئة التخطيط العمرانى - القاهرة(٥٢٠٠) www.housing-utility.gov.eg
الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (تعداد ٦٢٠٠ محافظات الفيوم – المنيا – بنى سويف – الدقهلية – الغربية – المنوفية – كفر الشيخ) www.housing-utility.gov.eg

المخططات الاستراتيجية العامة المعدة لقري محافظات اقليم شمال الصعيد - هيئة التخطيط العمرانى - القاهرة(٦٢٠٠)
www.housing-utility.gov.eg

المخططات الاستراتيجية العامة المعدة لمدن محافظات اقليم شمال الصعيد (الفيوم – المنيا – بني سويف) - هيئة التخطيط ٦٢٠٠ حتى الان) العمرانى – القاهرة) www.housing-utility.gov.eg

المخططات الاستراتيجية العامة المعدة لمدن محافظات الدلتا (الدقهلية – الغربية – المنوفية – كفر الشيخ) - هيئة التخطيط ٦٢٠٠ حتى الان) العمرانى – القاهرة) www.housing-utility.gov.eg

المصدر: المنظور القومى لتنمية أقاليم الجمهورية " الخريطة الاستثمارية "- الهيئة العامة للتخطيط العمراني -٦٢٠٠.

أطلس القرى المصرية- المستوى القومى- هيئة التخطيط العمرانى - القاهرة(٢٠٠٨)
www.housing-utility.gov.eg

The Lack of the Regional Dimensions in the Strategic Planning for the Egyptian Cities

Abstract

In the recent years, the Egyptian government has been directed to prepare strategic plans for the existing city development in order to face the incremental problems of these cities such as the informal urban growth on the arable lands. Participatory planning approach is the process employed in developing these cities as an appropriate way towards the achievement of development objectives. The government completes around 50 cities in preparing their strategic plans. By reviewing these plans it can be observed that the planning of these cities have been done individually. Thus, the regional studies have only directed to monitor the local relations within a limited geographic area representing in the City Region. Moreover, the strategic plan of the Egyptian villages has the same problem. Most of the proposed roles of cities located in a region are similar and this contracts with the regional development theories. These plans also contrast with the hierarchy and size of urban communities for achieving the regional balance between resources and population. Furthermore, it is noticed the opposition between the projected visions for each city and the national aspirations to minimize the centralization and protect the agricultural lands as national strategic goal. The plans have not considered the functioning of new urban and rural communities in the regard of their urban growth which lead to decline the development rates of new communities. All of these impacted on planning the cities appearing in the population estimation and identification of urban development requirement of lands, services and utilities. This in turn directs to intensifying cities and increasing the pressure through the urban growth on agricultural lands, limited economic resources and increase the environmental deteriorations. The paper therefore aims to highlight the role of regional dimension in preparing the strategic plan of cities and achieve the balance between regional and national objectives in side and the city planning objectives in another side. The methodology adopted in this paper bases on an analysis of governmental approaches to urbanize the desert lands. The paper reviews the proposed vision of the current strategic plans and indentify to what extent these plans matched with the regional and national objectives by drop the shade upon a planning region.

Keywords:

Regional dimension- strategic planning- urban growth on arable lands- city visions